مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٧٢**

الثلاثاء، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيدكومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد تندرييوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد ويسلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

تقريرا الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/196)

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/249)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/196)

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/249)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد رودولف أدادا، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أدادا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هولمز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقريران للأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، يردان في الوثيقتين S/2008/196 و S/2008/249.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدم إحداهما السيد رودولف أدادا، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، ويقدم الأخرى السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

أعطي الكلمة الآن للسيد رودولف أدادا، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور.

السيد أدادا (تكلم بالانكليزية): لديّ بياني الخاص الذي سأقدمه لمجلس الأمن، ولكنني سأقدم، بعد إذنكم، استكمالا موجزا للغاية عن العملية السياسية التي طلب مني المبعوثان الخاصان، يان إلياسون وسالم أحمد سالم، أن أتولى عرضها على المجلس.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية للمجلس. ويقدم تقرير الأمين العام الذي يغطي فترة ٩٠ يوما معلومات شاملة عن الفترة المعنية. واليوم، سأركز على الحالة الأمنية والإنسانية والسياسية في دارفور.

إن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور نشرت وفقا للقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، بولاية في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إن الأمل

الأساسي الذي يعلقه شعب دارفور والمجتمع الدولي علينا، عن طريق القرار الرسمي لمجلس الأمن هو توفير الحماية للمدنيين في دارفور. لقد عانى الناس في دارفور معاناة شديدة في الأعوام الخمسة الأخيرة بسبب الحرب، وطالب العالم، بصورة لا لبس فيها، وضع حد لهذه المعاناة. وإن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هي الأداة الأساسية التي اختارها المجلس لتلك المهمة.

وإذ أخاطبكم اليوم، يتعين علي، توخيا للصراحة، أن أبلغكم بأنه أمامنا شوط طويل قبل أن نتمكن من القول بأننا ارتقينا إلى مستوى تلك الآمال وأوفينا بالوعود التي قطعها المجلس. فإن قواتنا تعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وتواجه يوميا الأخطار والمصاعب. وأنا ملزم بإحاطتكم علما بأن العراقيل التي يتعين على القوات تجاوزها والأخطار التي تواجهها لم تنقص خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وعلى الرغم من جميع الجهود التي نبذلها، لا يزال واقع الحال يتمثل في أنه بعد ثلاثة أشهر من بدء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور العمل، لم يزدد قوام القوة كثيرا عما كان عليه إبان البعثة الأفريقية في السودان في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. إن قوام القوة أقل من ٤٠ في المائة من المستوى المأذون به وهو ١٩ ٥٥٠ فردا، ومن المستبعد جدا الوصول إلى كامل القدرات التشغيلية قبل عام ٢٠٠٩.

لذلك، تتمثل التحديات الرئيسية في ضمان أن تكون وحدات البعثة الأفريقية في السودان سابقا، وكذلك القوات الوافدة من البلدان المساهمة بقوات مكتفية ذاتيا. وإلا فيتعين اتخاذ التدابير الرامية إلى مساعدتهم ميدانيا. وتحتاج معظم قواعد البعثة الأفريقية في السودان سابقا، التي تحتفظ بها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى التوسيع والتجديد. وعلاوة على ذلك، سيحول تدهور حالة الطرق في دارفور وموسم هطول الأمطار القريب دون استخدام طرق الإمداد الرئيسية في العديد من المناطق. وجميع هذه التحديات ستقتضي عمليات سوقية وعمليات هندسية استثنائية تملي وتيرة نشر الوحدات الجديدة أو الموسعة.

وفي ضوء كل هذه التعقيدات، تعمل البعثة على الانتهاء من وضع قائمة بالتدابير الطارئة الضرورية لإعادة النشر إلى مساره. وسيعتمد إلى حد بعيد تحقيق أهداف النشر الجديدة للبعثة مرة أخرى على التعاون في الوقت المناسب ودون أي إعاقة من جانب جميع أصحاب المصلحة.

وإذ قلت ذلك، يسعدني أن أحيط المجلس علما بأنه من المقرر أن تقوم البلدان المساهمة بقوات بعدد من عمليات الانتشار في الأشهر الثلاثة المقبلة، بما في ذلك الكيان الأساسي لسرية الهندسة الصينية وكتيبة المشاة المصرية وسرايا الإشارة والهندسة والاتصالات المصرية وسرية الإمداد السوقي المتعدد الجوانب من بنغلاديش والمستشفى النيجيري من المستوى الثاني. ووصل أفراد المفرزة المتقدمة الإثيوبية إلى الفاشر ومن المتوقع الانتهاء من انتشارهم في حزيران/يونيه. وجميع عمليات الانتشار هذه تتوقف على وصول المعدات المملوكة للوحدات.

وفي الأشهر الأربعة القادمة، من المتوقع تناوب أربع كتائب نيجيرية وكتيبة من جنوب أفريقيا. وعمليات الانتشار والتناوب مجتمعة ستشكل عبئا كبيرا على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور نظرا للمسافة الطويلة جدا بين بورتسودان ودارفور وأحوال الطرق الصعبة وعدم توفر القدرات لدى المتعهدين المحليين، فإن احتمالات التأخر لا تزال كبيرة.

تتمثل أولوية قائد القوة الأولوية في الارتقاء بكتائب المشاة العشر إلى معايير المعدات المملوكة لوحدات الأمم المتحدة ومعايير الاكتفاء الذاتي. وهذا تحد كبير، لأن البلدان

المساهمة بقوات وإن كانت قادرة على توفير القوات، فإن الكثير منها لا يفي بمتطلبات الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن تقدير البعثة للمانحين على مبادرتهم بزيادة القدرات التشغيلية للمساهمين بقوات.

ومنذ نقل السلطة، لا تزال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تفتقر إلى القدرات التشغيلية الهامة في خمسة مجالات: الطائرات العمودية الهجومية وطائرات المراقبة والطائرات العمودية المتوسطة للأغراض العامة والمهندسون العسكريون والدعم السوقي. وقدمت إثيوبيا عرضا لتوفير بعض الاحتياجات المتعلقة بالطائرات العمودية الهجومية والطائرات العمودية المتوسطة للأغراض العامة وقام ذلك البلد باستكشاف مبدئي.

ويسعدني أن أؤكد أن عنصري الشرطة والمدنيين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور يزيدان من تأثيرهما على أرض الواقع في دارفور. إذ تُسير دوريات يومية لفترات أطول بكثير وتغطي مساحات أوسع من دارفور. ويجري توفير قدر أكبر من الحماية للجماعات الضعيفة أثناء قيامها بجمع الحطب للتدفئة وتعزيز الحماية حول مخيمات المشردين داخليا وتوفير حماية أفضل، ولا سيما للنساء.

بالإضافة إلى ذلك، عقد مستشارو الشرطة عدة منتديات علنية مع القيادات في مخيمات المشردين داخليا بغية التوعية بولاية شرطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وواجباتها ومفهوم مساهمة المجتمع المحلي في أعمال الشرطة والعنف ضد المرأة. وتوّج تقديم مفهوم مساهمة المجتمع المحلي في أعمال الشرطة بتسجيل ٢٨٧ مشردا داخليا من المتطوعين وتدريبهم، بمن فيهم ٣٠ امرأة.

ولا تزال البعثة قلقة إزاء الأوضاع الأمنية على أرض الواقع وغياب الحماية الممنهجة أو الدائمة للمدنيين الضعفاء في دارفور. وفي هذا الصدد، أسفرت الهجمات التي شنتها الحكومة مؤخرا في الممر الشمالي لغرب دارفور عن مقتل ١٠٠ مدني وفرار عشرات الألوف من ديارهم. وجاءت الهجمات التي قامت بها القوات المسلحة السودانية ردا على هجوم شنته حركة العدل والمساواة في أوائل العام. وتمثل هذه الهجمات انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ويتعين إدانتها بأقوى العبارات. ويجب على جميع أطراف الصراع أن تحترم الواجبات المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي وتنفيذ جميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقات وقف إطلاق النار القائمة.

ولئن كان الأمن هو مصدر قلق البعثة الأساسي وأكثر مصادر القلق التي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة المدنيين في دارفور، فإن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تواصل السعي إلى تسوية سياسية شاملة للصراع. وتلتزم البعثة التزاما كاملا بدعم عمل الممثلين الخاصين وتواصل تشجيع جميع أصحاب المصلحة على التوصل إلى حلّ تفاوضي.

وعلى الرغم من هذه الجهود التي لا تكلّ، فإنني أخشى من أن الأمل في عملية سلام في دارفور لا يزال ضعيفا للغاية. ويواصل كبار موظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لقاء ممثلي الموقعين وغير الموقعين على اتفاق سلام دارفور. ولسوء الطالع، يسود فهم في دارفور اليوم بأن السلام غير مغرٍ على الإطلاق لا اقتصاديا ولا سياسيا. فالموقّعون على اتفاق سلام دارفور لم يخسروا مصداقيتهم السياسية ودعم القاعدة الشعبية فحسب، بل إنهم أعربوا عن شعورهم بالإحباط وخيبة الأمل إزاء عدم توفر الدعم المالي والسياسي والسوقي من المجتمع الدولي ومن حكومة السودان. ومع ذلك، لا يزال غير

الموقّعين على الاتفاق مسلحين ويحظون بالدعم المالي والسوقي الذي يوفر لهم الدعم السياسي في دارفور. ويتعين على الجهات الفاعلة الدولية والمحلية بذل جهود حثيثة من أجل عكس هذا المنحى الخطير.

علاوة على ذلك، فإن الصراعين الدائرين في دارفور وتشاد الآن مترابطان ترابطا وثيقا. ومن الصعب في ظل الوضع الراهن النظر في حل صراع ما دون أخذ الصراع الآخر بالاعتبار. وستبقى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومع الزعماء الأفارقة والدوليين المشاركين في البحث عن حل للمشاكل القائمة بين السودان وتشاد.

إن أولويات البعثة، بوصفها الهيئة المكلفة بموجب القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بالإسهام في تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، هي إحياء اللجنة المشتركة وإعادة تشكيل لجنة وقف إطلاق النار حتى يمكن أن تكون لديها آلية هادفة لرصد انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منها. وفي عدم وجود اتفاق سلام يحظى بتأييد واسع النطاق تكون اللجنة أداة بالغة الأهمية في تنفيذ ولاية البعثة.

إن التحديات التي تواجه العملية المختلطة في دارفور هائلة في جميع جوانبها. وهناك آمال كبيرة معلقة على هذه البعثة بحيث أن الترحيب الحار الذي نالته هذه البعثة من أهل دارفور يمكن أن يتراجع بسرعة شديدة ليتحول إلى إحباط كبير. ومن المزعج أن نلاحظ أنه رغم وجود دارفور في صدارة جدول الأعمال الدولي فإن هذا الاهتمام لم يُترجم حتى الآن إلى إجراءات لتزويد هذه البعثة بالوسائل اللازمة لإنجاز مهمتها.

لقد أعطى المجلس هذه العملية المختلطة في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ولاية استثنائية، وهي تتناسب مع مدى قلق المجتمع الدولي إزاء مستوى المعاناة الإنسانية غير المقبول في دارفور. وتنفيذ تلك الولاية على أرض الواقع يتطلب أدوات تتناسب مع حجم المهمة. وستكون مأساة إذا أُحبطت الآمال الكبيرة المعلقة على هذه الولاية – وخاصة المسؤولية عن حماية الملايين من المدنيين الأبرياء الذين ما زالوا يعيشون في خوف.

ولقد قال المجلس دوما إنه يعتبر دارفور من بين أهم الأزمات اليوم، والتزم أعضاء المجلس بضمان نشر قوة قادرة على التصدي لتعقيدات الصراع بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. ولذلك فإنني أناشد المجلس مرة أخرى أن يضاعف جهوده لمساعدة البعثة في التغلب على العقبات اللوجستية والسياسية التي تواجهها في الوقت الحاضر.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتناني لحسن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إحراز التقدم الذي حققته العملية المختلطة حتى الآن. وبالنيابة عن جميع زملائي أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم عن أعمال العملية المختلطة.

(تكلم بالانكليزية)

بعد إذن المجلس، سأتلو الآن البيان التالي المختصر من المبعوثين الخاصين، والذي يقدم آخر المستجدات المتعلقة بالعملية السياسية.

”كما يعلم أعضاء المجلس، سيكون من الصعب جدا على العملية المختلطة أن تنفذ ولايتها وأن تحمي المدنيين في دارفور إذا لم يكن هناك سلام للحفاظ عليه. ووفقا للمبعوثين الخاصين إلياسون وسالم تبدو آفاق إجراء محادثات شاملة وجوهرية في المستقبل القريب قاتمة. وتشديدهما الآن هو على خفض مستوى العنف والإعداد لوقف الأعمال العدائية.

”ولم تحرز تجمعات الحركات الخمسة تقدما يذكر في توحيد مواقفها والاتفاق على فريق التفاوض. وتفتقر حكومة الوحدة الوطنية إلى استراتيجية متماسكة بشأن دارفور. الوضع الأمني تدهور بشكل كبير. والعلاقات بين تشاد والسودان متوترة، ووصول المساعدات الإنسانية مهدد بالخطر.

”وبالنظر إلى الحالة الأمنية الرهيبة، أكد المبعوثان الخاصان من جديد على أولوية الحل السياسي وأعادا تركيز أعمال الوساطة على إقامة حوار بين الطرفين بشأن المسائل المتصلة بالأمن. ولقد أجريا في يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس في جنيف مشاورات مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمناقشة سبل المضي قدما. وكان هناك اتفاق بين جميع المشاركين على أن تحسين الوضع الأمني في دارفور، وتطبيع العلاقات بين السودان وتشاد، أمران ضروريان لإحراز تقدم على المسار السياسي.

”ومنذ اجتماع جنيف، قام فريق دعم الوساطة المشتركة برحلات مكوكية بين الحركات والحكومة لتحديد الشروط التي بموجبها يمكن للأطراف أن تدخل في حوار بشأن القضايا الأمنية، بما في ذلك إطار العمل لوقف الأعمال العدائية. ولإبراز الطابع الملح لهذه المسألة، كان المبعوثان الخاصان يستكشفان مع الأطراف في الخرطوم وجوبا ودارفور على مدى الأسبوعين الماضيين إمكانية عقد هذه المشاورات. وأنشأت حكومة السودان فريقا فنيا للعمل مع الوساطة. وشدد المبعوثان على أهمية إشراك كل من ميني أركو ميناوي والحركة الشعبية لتحرير السودان في هذه المناقشات.

”وفي اللقاءات التي عُقدت مع ممثلي جبهة المقاومة المتحدة وعبد الواحد وخليل إبراهيم، اتفقت الحركات مع المبعوثين على أن تحسين حالة الأمن هو الأولوية الأولى. ويجري الآن اتخاذ خطوات ملموسة للمضي قدما في أقرب وقت ممكن لإقامة حوار بين الأطراف تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويواصل فريق دعم الوساطة المشتركة عمله أيضا لإيجاد أرضية مشتركة بين المجتمع المدني السوداني والأحزاب السياسية والزعماء التقليديين والسكان المشردين داخليا بشأن مختلف القضايا المتصلة بالسلام في دارفور، بما في ذلك التعداد السكاني والانتخابات“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد أدادا على بيانه وأيضا على تلاوة البيان الصادر عن ميسري العملية السياسية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي كي أطلع المجلس على مستجدات الحالة الإنسانية لاستكمال ما سمعه الأعضاء من فورهم من الممثل الخاص المشترك.

لقد ناقش المجلس مسألة دارفور لأول مرة قبل أربع سنوات هذا الشهر. وللأسف، لا تزال الكثير من الملاحظات التي أدلى بها سلفي في ذلك الوقت ذات صلة وثيقة بالموضوع اليوم، وهي تتمثل في تزايد أعداد المشردين، واستمرار الأعمال العدائية وأعمال العنف ضد المدنيين، والاحتياجات الإنسانية المتزايدة ومحدودية الوصول إلى المستفيدين. الفرق هو أن ما يقرب من ستة أضعاف البشر أصبحوا الآن متضررين. لقد تكلم يان إيغلاند في

نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عن وجود ما يقرب من ٧٥٠ ٠٠٠ شخص في خطر. ومن مجموع ما يقدر بـ ٦ ملايين نسمة في دارفور تضرر الآن من هذا الصراع نحو ٤,٢٧ مليون نسمة تضررا شديدا؛ وهناك ٢,٤٥ مليون مشرد داخلي، في حين سعى ٢٦٠ ٠٠٠ آخرين إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة.

قبل عام واحد قدمت بنفسي إحاطة إعلامية لهذا المجلس للمرة الأولى، وذلك بعد زيارتي الأولى لدارفور بصفتي منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ويؤسفني أن أقول إن الحالة الإنسانية اليوم قاتمة كما كانت آنذاك، إن لم تكن أكثر قتامة. ففي عام ٢٠٠٨ اضطر حتى الآن ١٠٠ ٠٠٠ مدني إلى الفرار، والعديدون منهم لم يفروا للمرة الأولى. ولقد شُرد ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ نسمة في غرب دارفور وحدها. وكانت حركة العدل والمساواة المتمردة هي المسؤولة عن بدء أحدث جولة من أعمال العنف هناك، وذلك من خلال الهجوم على منشآت حكومية، بما في ذلك ما ورد في تقارير عن شنها هجمات من داخل بعض المناطق المدنية، مع تحمل السكان المدنيين لوطأة العواقب. ولكن الوحدات العسكرية التابعة لحكومة السودان استخدمت القوة المفرطة مرة أخرى وأخفقت في ردها في التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، بما في ذلك استخدامها لعمليات القصف الجوي. وقد سلط مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الضوء في التقرير الذي أصدره في الشهر الماضي عن الهجمات التي استهدفت المدنيين خلال تلك الحملة، لا سيما من خلال استخدام ميليشيات الجنجويد لإرهاب السكان قبل وصول القوات النظامية.

وفي أماكن أخرى بدارفور أيضا، أدت أعمال القتال بين الأطراف، والمواجهات فيما بين المتمردين والصدامات القبلية، وعمليات القصف الجوي، وعودة ميليشيات الجنجويد، إلى القتل والتشريد وانتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأدت الهجمات والدعم عبر الحدود من تشاد والسودان لجماعات المتمردين الموالية لكل منهما، إلى زيادة زعزعة استقرار الأمن في البلدين، على الرغم من الجهود الرامية إلى الحد من التوترات في أعقاب اتفاق دارفور.

وبالتالي، ما زالت دارفور اليوم تتسم بانعدام الأمن، وغياب القانون، والإفلات من العقاب. وليس من العسير تخيل آثار ذلك على المدنيين. فما زالت التقارير ترد عن ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في العديد من المناطق. وأحد الجوانب التي تثير القلق على نحو خاص يتمثل في وجود أدلة على ارتكاب مستويات عالية من العنف والاستغلال الجنسيين في الممر الشمالي بغرب دارفور، على مدى الشهرين الماضيين – مثلا، بحكم الزيادة الكبيرة الفجائية في عدد النساء والفتيات اللائي يسعين إلى الحصول على العلاج من آثار تلك الأعمال الوحشية، والإحصاءات المتعلقة بالأمراض المنقولة جنسيا التي تُعالج في العيادات المحلية.

وخلال زياراتي السابقة لدارفور، التقيت بنساء كانت لديهن الشجاعة لإبلاغي بما وقع لهن، بينما ظلت السلطات تنكر إمكانية وجود أشياء من هذا القبيل في بلدها. والعنف الجنسي في دارفور ليس من صنع خيالنا الجماعي. وأدعو الحكومة، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية مواطنيها، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لهذه الآفة، وأدعو الجماعات المسلحة إلى الإسهام في القضاء عليها.

كما يتعرض مجتمع الأنشطة الإنسانية ذاته إلى أعمال عنف دائمة. فمنذ بداية العام، شهدنا اختطاف ١٠٦ مركبة – منها ٤٦ مركبة تابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، و ٦٠ شاحنة مؤجرة لبرنامج الأغذية العالمي.

وقُتل سائق مؤجر لبرنامج الأغذية العالمي ولا يزال ٢٦ من السائقين في عداد المفقودين. وزاد معدل الاختطافات بأكثر من ٣٥٠ في المائة عن إحصاءات عام ٢٠٠٧ المثيرة للانزعاج فعلا.

وشهد عام ٢٠٠٨ حتى الآن الاعتداء على ٤٢ موقعا للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وقُتل ٦ من العاملين في مجال تقديم المعونة. ويبدو أن جماعات المتمردين والأفراد المنتسبين إليها يتحملون المسؤولية الأساسية عن شن الهجمات على القوافل وعن عمليات الاختطاف، سواء كانت دوافعهم عسكرية أو إجرامية. وكل ذلك يعرّض جهود إيصال المعونة لخطر كبير، ولا سيما تهيئة إمدادات الإغاثة قبل موسم الأمطار. ويحدث ذلك في الوقت الذي تتفاقم فيه مجموعة من المؤشرات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالتغذية، التي تجاوزت الآن مستويات عتبة حالات الطوارئ في العديد من أرجاء دارفور.

وربما تبدو تلك قصة محزنة اعتدنا عليها، إن لم يكن قد أصبح عدم قبولها أقل لذلك السبب. غير أنه ينبغي لنا أيضا أن نكون واعين بالآثار التراكمية لاستمرار العنف، والضغط، والاضطراب في دارفور. فالأشخاص الموجودون في المخيمات يشعرون باليأس وبأنه لا صوت لهم. فالخوف من أنهم لن يتمكنوا أبدا من العودة إلى مسقط رؤوسهم، وضغط السلطات الحكومية عليهم للعودة في ظروف غير مواتية على نحو واضح، يؤديان إلى زيادة التوتر، والاستقطاب، والتسييس، بل والعسكرة.

غير أن للصراع والتدهور المستمر للهياكل الاجتماعية التقليدية، بعد خمس سنوات من القتال والفرار، عواقب وخيمة ليس على استقرار الأشخاص المشردين داخليا فحسب، بل، وبصورة أساسية، على الاستقرار الطويل الأجل في دارفور ذاتها. فكم منهم سيكون بمقدورهم، أو بالأحرى سيرغبون، في أن يعودوا إلى حياتهم السابقة عندما يحل السلام في آخر المطاف؟ فلا يمكن تعليق الحالة الطبيعية على مدى خمس سنوات أو أكثر، ثم استئنافها ببساطة كأن شيئا لم يكن. وتزداد المشكلة استفحالا كل شهر يمر دون إحلال السلام.

وفي غضون ذلك، حتى المجتمعات المحلية في الأرياف التي ظلت في منأى عن التوترات ازدادت ضعفا وأصبحت تتطلب مساعدتنا بأعداد متزايدة. ففي بعض المناطق، مثلا، تضاعف سعر السلع الأساسية، مثل الدخن، منذ مثل هذا الوقت من السنة الماضية. ويعكس ذلك جزئيا الظاهرة العالمية لارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما يعزى جزئيا إلى أحوال الطقس غير المواتية، غير أنه نتيجة أيضا لإتلاف الأراضي وإهمالها على نحو عام، لأن العديد من الحقول تبقى دون حرث ولا توجد رقابة لانتشار الأمراض والآفات فيها. ولسوء الطالع، لا يمكننا الوصول على الدوام إلى تلك المجتمعات المحلية بالأرياف. ومن المحتم أن بعضا من سكانها أيضا سيهاجرون في آخر المطاف إلى مخيمات الأشخاص المشردين داخليا – التي تجاوز الكثير منها حاليا طاقته الاستيعابية بصورة كبيرة – بحثا عن المساعدة. ونحن نشهد حدوث ذلك في مخيم السلام بجنوب دارفور، حيث لا تزال ١ ٠٠٠ أسرة تقريبا من الأسر التي وصلت مؤخرا غير مسجلة، وقد قُتل ١٧ شخصا من تلك المجموعة خلال شهر آذار/مارس وحده.

ونخشى من تأخذ التطورات منحى أكثر خطورة. فقد أعلن برنامج الأغذية العالمي في الأسبوع الماضي أنه سيضطر إلى تخفيض عملياته لتوزيع الأغذية في الشهر المقبل. فالهجمات المنتظمة على قوافله، لا سيما في الطرق الرابطة بين كردفان والفاشر في شمال دارفور والضغين بجنوب دارفور، تعني أنه ببساطة لم يتمكن من إعداد مخزون الأغذية

على النحو اللازم، ولا يمكنه الآن استدراك الأمر دون تغيير جذري للموقف. ويعني ذلك أن كمية الأغذية المقدمة إلى الرجال والنساء والأطفال المتضررين بالصراع في دارفور ستُخفض إلى النصف في ظرف أيام. وما من وقت أسوأ من الآن لاتخاذ ذلك القرار المؤلم، إذ أن الوكالة تواصل الكفاح في أي حالة من أجل إيصال المساعدات إلى المستفيدين منها مع اقتراب موسم الأمطار.

وخلال تلك الفترة، تتسبب الملاريا، والأمراض التي تُنقل عن طريق المياه، والتهابات الجهاز التنفسي وغيرها من الأمراض، عادة في ارتفاع معدل الوفيات في دارفور. ومن المرجح أيضا أن تكون الآثار أكثر سوءا على الأشخاص الضعفاء البنية بسبب سوء التغذية. وقد تتضاعف معدلات معاناة الأطفال دون الخامسة من سوء التغذية الحادة والعامة، مثلا، التي تجاوزت بالفعل عتبات حالات الطوارئ في العديد من أرجاء دارفور. وبالتالي، من الضروري أن تبذل حكومة السودان مزيدا من الجهود لحماية تلك القوافل، وأن تكف الجماعات المسلحة عن تلك الهجمات التي يشنها أي فرد من الأفراد المنتسبين إليها، وأن تُوقف جميع المحاولات لجباية ما يسمى بالضرائب في مراكز التفتيش على الطرق.

كما تنظر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدارفور في كيفية تقديم المساعدة. وفي غضون ذلك، أناشد مجتمع المانحين مضاعفة جهوده لكفالة حصول القطاعات الرئيسية التي تعاني من نقص التمويل، مثل الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي، على ما تحتاجه من دعم سريع.

ويسعدني أن أقول إن الوقف الاختياري للقيود، والبلاغ المشترك بشأن تيسير تقديم المساعدة الإنسانية في دارفور، اللذين تم تمديد العمل بهما في أواخر كانون الثاني/يناير، ساعدا على التخفيف من العوائق البيروقراطية. وأنا ممتن لحكومة السودان على تحسين تعاونها في ذلك المجال، غير أن العملية الإنسانية ما زالت تواجه عوائق أخرى. فتلك الاتفاقات، مثلا، لا تكفل الوصول الفعلي إلى الأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من الجماعات الضعيفة. وكثيرا ما تقوم عناصر الاستخبارات والأمن الوطني أو الشرطة المدنية باعتراض سبيل العاملين في المجال الإنساني، بصورة عشوائية على ما يبدو. وحالات منع الوصول تلك لا تخدم أي هدف واضح ما عدا إحباط جهود تقديم الإغاثة وزيادة المعاناة.

وبالتالي، يمكن لحكومة السودان أن تفعل المزيد لتقديم المساعدة فيما يتعلق بالجانب الإنساني. وفي المجالات التي تخضع لسيطرة الحكومة، يتعين عليها تحسين أمن المدنيين والمجتمع الدولي، وفقا للقانون الدولي، وكفالة مزيد من حرية التنقل لمنظمات الإغاثة، ويتعين على الحكومة أن تفكك بصورة نهائية جميع ميليشيات الجنجويد، وأن توقف الإفلات من العقاب بالنسبة لمن يرتكبون جرائم تشمل اللصوصية، وقتل المدنيين، والاغتصاب، من خلال البحث الفعال عن مقترفيها ومحاكمتهم. والسودان باعتباره بلدا مزدهرا على نحو متزايد، ينبغي أن يقدم مزيدا من المساعدات إلى سكانه، بدلا من ترك المجتمع الدولي يضطلع بكل المسؤولية المالية تقريبا.

وتتحمل الحركات المتمردة المسؤولية عن العديد من التهديدات التي تواجه المدنيين وعمليات الإغاثة. ويمكنها أيضا أن تفعل المزيد. وينبغي أن تكف عن تعريض حياة المدنيين للخطر من خلال شن أنواع الهجمات التي تستدعي، على نحو حتمي، الرد في المناطق المدنية، وتتسبب في وقوع ضحايا من المدنيين بصفة رئيسية. وينبغي لجميع الجماعات أن تكف عن مهاجمة قوافل مواقع العاملين في المجال الإنساني، والتحكم في جميع المنضمين إلى صفوفها، ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الهجمات. ويتعين على

الحركات أن تضمن إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة، وأن تُظهِر الاحترام للمبادئ الإنسانية الأساسية. وينبغي أن تكفل الطابع الإنساني لمخيمات وقرى الأشخاص المشردين داخليا.

وعلى الرغم من تلك التحديات، لا يزال ٧٠٠ ١٤ من العاملين في مجال تقديم الإغاثة الدولية والوطنية والمحلية، حيثما أمكن ذلك، يقدمون المساعدة المنقذة للحياة. لقد تكلمت قبل سنة عن هشاشة العملية. وهي قد ازدادت هشاشة مع مرور الزمن. غير أن الوكالات، والمنظمات، والأفراد المنخرطين في ذلك يرفضون التخويف. وأحيي إصرارهم وإصرار المانحين.

ولكن، على الرغم من أن الوجود الإنساني يمكن أحيانا أن يردع ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين، وعلى الرغم من أن جهودنا تديم حياة الملايين، لا يزال العاملون في المجال الإنساني غير قادرين على تقديم المساعدة التي يفتقر السكان إليها بصورة أساسية.

وإنني أشعر بالحزن والغضب بصفتي منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لأنه عقب خمس سنوات لم نتمكن بعد من إيجاد حل دائم لمعاناة ملايين الرجال والنساء والأطفال. وتفيد دراسة صدرت عام ٢٠٠٦ بأن هناك ٢٠٠ ٠٠٠ شخص فقدوا أرواحهم نتيجة الآثار المتعددة للصراع. وهذا الرقم لا بد أن يكون أعلى الآن، ربما بمقدار النصف، رغم أننا لا نزال نرى تراجعا في الحالة إلى درجة أن السلام في دارفور يبدو بعيدا اليوم أكثر من أي وقت مضى. وإحراز مزيد من التقدم في انتشار بعثة الأمم المتحدة سيعمل على المساعدة، لكن الفرق الأساسي المطلوب لن يتحقق إلا بوضع حد لجميع أعمال العنف واتخاذ خطوات ملموسة نحو إيجاد تسوية سياسية، وهذا ما يجب أن تدركه قبل كل شيء حركات الثوار. وإلا فالواقع يدل على أن شعب دارفور يواجه تدهورا مستمرا في ظروف عيشه وفرص انتعاشه الدائم.

لقد قلت في مثل هذا الوقت من السنة الماضية إنني كنت أرجو من صميم قلبي ألا أعود إلى هنا بعد مرور عام لأكرر الرسائل نفسها، لكن الحقيقة أنني جئت إلى هنا اليوم لأزود المجلس بأنباء هي أسوأ من ذي قبل. وفي غياب أي تقدم حقيقي نحو إيجاد حل، مهما بذل المجتمع الدولي والمجلس من جهود، فإن المعاناة البشرية الفادحة سوف تتزايد في دارفور.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هولمز على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية كي نواصل مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.